

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات الحديثية

يصدرها

معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا)

السنة الثالثة، العدد السادس، صفر ١٤٣٤هـ (ديسمبر ٢٠١٢م)

في هذا العدد





منهج الشيخَين
في انتقاء الرواة وأحاديثهم

أكرم محمد إبراهيم نمراوي[١]
abuahmad15@yahoo.com
ود. فيصل بن أحمد شاه[٢]
faisalas@um.edu.my

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فقد حظي الصحيحان بمكانة عظيمة عند المسلمين قديماً وحديثاً، واهتماماً كبيراً، فظهرت حولهما الدراسات المتنوعة شرحاً ومنهجاً، ولعل من مميزات الصحيحين هو المنهج الدقيق في تأليفهما، الذي يدل على غزارة علم وحفظ وضبط وتمحيص صاحبيهما، وقد قام الدارسون قديماً وحديثاً بمحاولات لاستنباط هذا المنهج وطريقته، ومما له علاقة بمنهجهما هي قضية انتقاء الرواة ومروياتهم وخصوصاً الرواة المتكلم فيهم، التي قامت على تمحيص وتدقيق ودراسة مستفيضة لحال الراوي والنظر إلى شيوخه وتلاميذه وطريقة روايته عنهم، وأين روى وهل تفرد أو توبع، وغيرها من الاعتبارات المختلفة التي هدفوا من خلالها الوصول إلى الرواية الصحيحة السالمة من الوهم والخطأ، وخصوصاً في روايات المتكلم فيه ومن اتهموا بالضعف.

---

[١] طالب بمرحلة الدكتوراه في الحديث النبوي الشريف وعلومه، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، ماليزيا.

[٢] أستاذ الحديث المساعد، ورئيس قسم القرآن والحديث، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، ماليزيا.

فجاء هذا البحث لتسليط الضوء على قضية الانتقاء وما يتعلق به من قضايا، والحديث عن قضية التصحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وهل مجرد روايتهم لراو أصبح كل حديثه صحيح حتى وإن لم يروه الشيخان؟ وبالتالي نقول أنه على شرطهما، وقد قمنا بالاستشهاد والاستئناس بأقوال العلماء في هذا المجال، وذكر نماذج وأمثلة تطبيقية للتوضيح أكثر، وقسمنا البحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: مفهوم الانتقاء.

المطلب الثاني: التصحيح على شرط الشيخين وعلاقته بمنهج الانتقاء.

المطلب الثالث: نماذج من انتقاء الشيخين للرواة وأحاديثهم.

المطلب الأول: مفهوم الانتقاء:

امتاز تأليف الصحيحين بمنهجية علمية دقيقة، قامت على التمحيص والتدقيق في التعريف بالراوي ومروياته قبل اختيار الحديث، ومما عزز هذه المنهجية هو طول باع الشيخين بعلم العلل والرجال والجرح والتعديل، ولذلك انعكست هذه العبقرية على اختيارهما للرواة ومروياتهم، فقد محّصا وميّزا فيما بينهم.

وحاول بعض المشكّكين في الصحيحين الطعن فيهما وتضعيف أحاديثهما، والطعن والتضعيف لبعض رواتهما، ولعل منشأ ذلك يعود إلى الجهل بمنهجية الشيخين ودقة انتقائهما، وأن حديث الراوي الضعيف أو المطعون به ليس دائماً مردود فقد يوافق غيره من الثقات، أو قد لا يكون ضعيفاً في كل أحواله، فبعض الرواة ضعيف في شيخ وثقة في آخر، أو ضعيف في بلد وثقة في أخرى، وفي المقابل ليس كل حديث للراوي الثقة دائماً مقبول، فقد يطرأ عليهم الوهم والخطأ؛ لأن هذه هي الطبيعة البشرية التي لا يسلم منها أحد.

إذاً ليس هناك نظام حكم واحد لجميع أحاديث الراوي، بل يجب تناولها كل واحد على حدة، وهذه مهمة علم العلل التي تختص بتناول مثل هذه المسألة.

قال أبو بكر كافي: "وهذا المنهج يعرف بمنهج الانتقاء من أحاديث الضعفاء، أي أن حديث الضعيف لا يرد جملة ولا يقبل جملة، وإنما يقبل ما صح من

حديثه فقط، كما أن الثقة لا تقبل أحاديثه مطلقاً فيقبل ما أصاب فيه ويرد ما أخطأ فيه" [١].

إذاً هذا هو منهج الانتقاء الذي بنى عليه الشيخان صحيحهما، وبالتالي من مستلزمات معرفة الانتقاء، هو النظر في كيفية إخراج الشيخين للراوي، فلا بد من النظر إلى عدة اعتبارات منها: شيوخه وتلاميذه، هل هي في المتابعات والشواهد والأصول؟ هل هو مما تفرد به أم لا؟ إذا كان الراوي مختلطاً كيف روى له، وغيرها من الاعتبارات الأخرى.

وقد بين البخاري هذا المنهج في انتقاء أحاديث صحيحه من كم كبير يحفظه، فقال: "أخرجت هذا الكتاب من زهاء ست مائة ألف حديث" [٢]، وقال كذلك: "أحفظ مئة ألف حديث صحيح وضعيف مما لا يصح، وانتخبت كتابي من الصحيح، واختصرت واجتنبت الإطالة" [٣].

وكان – رحمه الله تعالى – يرتحل من أجل البحث عن أجود الروايات وأفضلها، ثم يسأل عن الراوي قبل الرواية عنه، فقد قال: "لم تكن كتابتي للحديث كما كتب هؤلاء، كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبه وحمله الحديث، إن كان الرجل فهماً، فإن لم يكن سألته أن يخرج إلي أصله ونسخته، فأما الآخرون لا يبالون ما يكتبون، وكيف يكتبون" [٤]، إذاً رأينا من خلال أقواله تشدده في الرواية، وعدم إدخال راو في الصحيح إلا بعد تمحيص وتدقيق شديدين، وهذا ما دعا أبا الحسن المقدسي يقول في حق كل من روى عنه البخاري أنه: "جاز القنطرة" [٥].

---

[١] أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الصحيح**، ص ١٤٤.

[٢] أبو بكر أحمد بن علي بن مهدي الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ٣٢٢/٢.

[٣] أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، ٩٥٨/٣.

[٤] شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ٤٠٦/١٢.

[٥] تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد،، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، ص ٥٥.

ويوضح البخاري هذا المنهج بشكل أكثر وضوحاً كما نقله عنه الترمذي فقد قال: "ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه؛ لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أرو عنه شيئاً" [1].

ويقول كذلك: "زمعة بن صالح ذاهب الحديث، لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أرو عنه، وكل من كان مثل هذا فلا أرو عنه شيئاً" [2].

أي أنه يبحث ويمحص عن أحوال الرجال، ثم عندما تطمئن نفسه له يقوم بالرواية عنه، وإلا تركه.

وقد ذكر ابن حجر العسقلاني في معرض ذبّه عن الرواة الذين طُعن بهم في صحيح البخاري أن من هذه الردود هي انتقاؤه من حديث مثل هؤلاء، ومن الأمثلة على ذلك:

الأول: إبراهيم بن المنذر الحزامي: "أحد الأئمة، وثقه ابن معين وابن وضاح والنسائي وأبو حاتم والدارقطني، وتكلم فيه أحمد من أجل كونه دخل إلى ابن أبي داود، وقال الساجي عنده مناكير، وتعقب ذلك الخطيب، قلت - أي ابن حجر -: اعتمده البخاري وانتقى من حديثه" [3].

الثاني: إسماعيل بن أبي أويس: "وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه" [4].

[1] محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك الترمذي أبو عيسى، **الجامع الكبير**، رقم (٣٦٤)، ٤٧٢/١

[2] الترمذي، **العلل الكبير**، ص ٣٨٩.

[3] أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، ص ٣٨٨.

[4] ابن حجر، **هدي الساري**، ص٣٩١.

ثم أضاف السيوطي تأكيداً على مثل هذا فقال: "ثم إن إسماعيل ضعفه النسائي وغيره، وقال أحمد وابن معين في رواية: لا بأس، وقال أبو حاتم: محله الصدق كان مغفلاً، وقد صح أنه أخرج للبخاري أصوله، وأذنَ له أن ينتقي منها، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله" (١).

الثالث: "محمد بن يوسف الفريابي: "وثقه الجمهور وذكره ابن عدي في الكامل فقال: له إفراد، وقال العجلي: ثقة وقد أخطأ في مئة وخمسين حديثاً، وذكر له ابن معين حديثاً أخطأ فيه فقال: هذا باطل، قلت – أي ابن حجر –: اعتمده البخاري لأنه انتقى أحاديثه وميزها" (٢).

الرابع: "يحيى بن عبد الله بن بكير المصري: وقال البخاري في تاريخه الصغير: "ما روى يحيى عن أهل الحجاز في التاريخ فإني اتقيته"، قلت – أي ابن حجر –: "فهذا يدلك على أنه ينتقي حديث شيوخه، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة ومعظم ما أخرجه عنه عن الليث" (٣).

أما مسلم فليس بأقل من البخاري دقةً في الانتقاء والتمحيص، فيقول في توضيحه لترتيب أحاديث صحيحه، ويبين كيف أنه ينتقي أحاديثه انتقاءً: "فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا ولم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عُثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك من حديثهم" (٤).

---

١ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ١٥٢/١.

٢ ابن حجر، **هدي الساري**، ص ٤٤٢.

٣ المرجع السابق، ص ٤٥٢.

٤ مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، **الجامع الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، ٤/١.

ومن مظاهر انتقاء مسلمٍ وتشدُّدِه في ذلك أنه ألف الصحيح من بين مجموعة كبيرة من الأحاديث قام بانتقائها، فيقول عن نفسه: "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة [1]، وقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه" [2].

ويقول ابن القيم مدافعاً عنه: "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه – أي أبو قدامة الحارث بن عبيد –، لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما أنه يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعّف جميع حديثه سيئ الحفظ، فالأولى طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي أئمة هذا الشأن" [3].

ويقول النووي في رده على وجود الرواة الضعفاء في صحيح مسلم: "إن روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان الثوري – رحمه الله – حين نهى عن الرواية عن الكلبي فقيل له: أنت تروي عنه، فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه" [4].

فقوله: "روايات الراوي" أي بشكل عام ليست التي في صحيح مسلم كما يفهم من ظاهر كلامه، ثم يأتي المحدث الخبير كالإمام مسلم فينتقي منها ما ضبطه ووافقه عليه غيره من الثقات.

---

[1] الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ١٥/١٢١.

[2] مسلم بن الحجاج، **الجامع صحيح**، ١/٣٠٤، بعد حديث رقم (٤٠٤).

[3] محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، ١/٣٥٣.

[4] أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ١/١٢٥.

ويقول كذلك ابن رجب الحنبلي، في بيان تحري مسلم في الرواية عن المتكلم في حفظهم: "وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه" [١].

ويقول عبد الله بن يوسف الجديع: "والتحقيق أن تخريج مسلم له – أي ربيعة بن عثمان بن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي – لا يصلح الاحتجاج به بإطلاق، فمسلم قد ينتقي من حديث من تكلم فيه وكان الأصل فيه الثقة، فيخرج من حديثه ما تبين له كونه محفوظاً" [٢].

ويقول عبد الرحمن المعلمي اليماني في معرض رده على وجود رواة ضعفاء في الصحيحين: "أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه من غير كتابه، أو بما يسمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح" [٣].

ويقول عبد القادر المحمدي: "قد ينتقي الناقد البارع من حديث الضعيف أصح رواياته، وهذا لا يُقبل إلاّ عند أئمة الشأن كـ (البخاري ومسلم) ومن هو قرين لهما في النقد والفهم؛ لأنه أعلم بحديثه وبمظانه في السنن" [٤].

بعد ما سبق يمكن أن نعرف منهج الانتقاء: هو الطريقة التي اختار فيه الشيخان رواتهما، بعد تمحيص وتدقيق كبير ساعد فيه تبحرهما في علم العلل والرجال والجرح التعديل، وحفظهما لعدد كبير من الروايات وقدرتهما على التمييز

---

[١] زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي (٢٠٠١م)، **شرح علل الترمذي**، ٦١٣/٢.

[٢] عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ٧٥٩/٢.

[٣] عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العمّي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، ٦٩٢/٢.

[٤] أبو ذر عبد القادر بن مصطفى المحمدي، **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين**، ص ٢٩.

بينهما، وبالتالي عمل دراسة مستفيضة للراوي وحاله ثم حال مروياته واختيار ما سلم من الطعن والوهم.

المطلب الثاني: التصحيح على شرط الشيخين وعلاقته بمنهج الانتقاء:

يذكر بعض المحدثين مقولة "صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما"، أو "رجاله رجال الشيخين أو أحدهما" ويقصدون بذلك: أن رواة هذا الحديث من رواة الصحيحين أو أحدهما، وبالتالي كلما شاهدوا حديثاً فيه أحد رواتهما قالوا أنه على شرطهما، والذي اشتهر بفعله ذلك هو الإمام الحاكم في كتابه المستدرك، فقد قال في مقدمة كتابه: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان – رضي الله عنهما – أو أحدهما" [1].

ومن المعاصرين ممن فعل ذلك الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في مصنفاته المختلفة، والشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند أحمد وصحيح ابن حبان.

قال النووي: "إن المراد بقولهم على شرطهما: أن يكون رجال إسناده في كتابيهما" [2].

لكن هل هذا منهج صحيح؟ وهل بمجرد ما شاهدنا راوياً روى له الشيخين أو أحدهما نقول: أن حديثه صحيح؟ أو أن الحديث صحيح على شرط الشيخين؟

بناءً على ما تقدم من حديث عن منهج الانتقاء للرواة وأحاديثهم، يكون هذا الفعل غير صحيح، وأنه لا بد من النظر في كيفية إخراج الشيخين له، والنظر لكل حديث بعينه فلا نعطي حكماً عاماً مجملاً على جميع أحاديث الراوي أنها كلها بدرجة واحدة ومنْزلة واحدة.

[1] أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبدالله النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، ٤٣/١.

[2] السيوطي، **تدريب الراوي**، ١٣٧/١.

قال ابن حجر في حديثه عن أحاديث المستدرك: "أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجاً برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالماً من العلل، واحترزنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احتجا برواته على صورة الانفراد كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه، فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين، لأنهما احتجا بكل منهما، بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع" [١].

والمقصود أننا لا نحكم على أي حديث جاء من طريق سفيان عن الزهري أنه على شرط البخاري، مع أنه احتج بهما لكن منفردين؛ لأن رواية سفيان عن الزهري فيها مطعن.

وفي مثال آخر، يقول السخاوي في دفاعه عن حديث "أن النبي ﷺ اتَّخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه" [٢]: "وهمام لم ينفرد به، بل تابعه عليه يحيى بن المتوكل عن ابن جريج، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ولكنه متعقب، فإنهما لم يخرجا لهمام عن ابن جريج، وإن أخرجا لكل منهما على انفراده" [٣].

قول السخاوي "أنه متعقب" أي قول الحاكم على شرط الشيخين، فهما وإن كانا قد أخرجا لهمام وابن جريج إلا أنه ليس عن بعضهما البعض، بل منفردين، فنلاحظ الدقة في قول السخاوي ومن قبله ابن حجر، ومعرفتهم بمنهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم.

---

[١] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ٣١٤/١.

[٢] رواه أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، **السنن،** كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يُدخل به الخلاء، ٥/١ برقم (١٩).

[٣] شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث الحديث**، ٢٥٤/١.

وقال الشيخ جمال الدين القاسمي تحت بيان أن من روى له حديث في الصحيح لا يلزم صحة جميع حديثه: قال الشعراني – قدس سره – في مقدمة ميزانه: قال الحافظ المزي والحافظ الزيلعي رحمهما الله تعالى: "وممن خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضبعي والحارث بن عبيدة، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، وأبي أويس، لكن للشيخين شروطاً في الرواية عمن تكلم الناس فيه منها أنهم لا يروون عنه إلا ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعلموا أن له أصلاً فلا يروون عنه ما انفرد به، أو خالفه فيه الثقات، وهذه العلة قد راجت على كثير من الحفاظ لا سيما من استدرك على الصحيحين كأبي عبد الله الحاكم فكثيراً ما يقول: وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين، أو أحدهما مع أن فيه هذه العلة، إذ ليس كل حديث احتج براويه في الصحيح يكون صحيحاً إذ لا يلزم من كون راويه محتجاً به في الصحيح أن يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحاً على شرط صاحب ذلك الصحيح لاحتمال فقد شرط من شروط ذلك الحافظ كما قدمنا" [1].

إذاً لا يعتبر حديث كل راو من رواة الصحيحين صحيحاً، وبالتالي أن نقول عن حديث لهم أنه على شرط الشيخين، بل لا بد من معرفة كيفية الرواية لهم، وطريقة الانتقاء التي قام عليها هذا الاختيار للرواة وأحاديثهم، ثم نحكم على كل حديث لوحده فلا نعطي حكماً عاماً على كل أحاديث الراوي بأنها صحيحة لأنه ربما دخل الوهم والغلط على الثقة، والعكس كذلك الحكم بأن كل أحاديث المطعون فيه مردودة ضعيفة فقد يوافق غيره من الثقات فيدل ذلك على سلامة هذا الحديث.

---

[1] محمد جمال الدين القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، ص ٣٢٥ – ٣٢٦.

المطلب الثالث: نماذج من انتقاء الشيخين للرواة وأحاديثهم:

قلنا أن الشيخين انتقيا رواتهم وأحاديثهم انتقاءً دقيقاً، والآن سنذكر مجموعة من صور هذا الانتقاء الدّقيق، مع ذكر أمثلة توضيحية على صدق ما نقول، ومن هذه النماذج ما يلي:

الأول: الرواية عن المختلطين، قبل الاختلاط، أو ممن رووا بعد الاختلاط، أو ممن لم تتميز روايتهم بعد الاختلاط أو بعده، ولكن ما كان بعد الاختلاط أو مما لم يتميز، ما وافقوا فيه غيرهم من الثقات، أو مما له متابعات وشواهد، أو هو بالأصل مذكور كمتابعة لغيره.

ومن الأمثلة على ذلك: رواية سعيد بن إياس الجريري، حيث روى له البخاري تسعة أحاديث، وهي من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وإسماعيل بن علية، وبشر بن المفضل، وعبد الوارث بن سعيد، وخالد الطحان، وهؤلاء رووا عنه قبل اختلاطه.

ومن أحاديثه، قال البخاري: حدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ الْمُزَنِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلاَةٌ – ثَلاَثًا – لِمَنْ شَاءَ» [١].

أما مسلم فقد روى عنه من طريق: إسماعيل بن علية وبشر بن المفضل ويزيد بن زريع وعبد الوارث بن سعيد وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وخالد الطحان وشعبة بن الحجاج ووهيب بن خالد، وهؤلاء رووا عنه قبل اختلاطه.

ومن طريق عبد الله بن المبارك، ويزيد بن هارون، وهم ممن رووا عنه بعد اختلاطه، ومن ذلك ما رواه مسلم حيث قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «هَلْ صُمْتَ مِنْ سُرَرِ هَذَا

---

[١] رواه البخاري، محمد بن إسماعيل، أبو عبدالله البخاري الجعفي (١٤٢٢ه)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور الرسول وسننه وأيامه**، كتاب الأذان، باب كم بين الأذان والإقامة ومن ينتظر الإقامة، ١٢٧/١ برقم (٦٢٤).

الشَّهْرِ شَيْئًا؟» قَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَإِذَا أَفْطَرْتَ مِنْ رَمَضَانَ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ مَكَانَهُ»[١].

وهذه الرواية ذكرها متابعة للحديث الذي قبله مباشرة حيث قال: حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ - وَلَمْ أَفْهَمْ مُطَرِّفًا مِنْ هَدَّابٍ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ لَهُ - أَوْ لآخَرَ -: «أَصُمْتَ مِنْ سُرَرِ شَعْبَانَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَإِذَا أَفْطَرْتَ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ».

ومن طريق بشر بن منصور، وسالم بن نوح، وعبد الواحد بن زياد وسليمان بن المغيرة وجعفر بن سليمان وحماد بن أسامة أبو أسامة، وهؤلاء ممن لم تتميز روايتهم هل هي قبل أو بعد اختلاطه، لكن هذه الروايات مما له متابعات، أو هي بالأصل متابعات لغيرها، وبالتالي لا أثر لاختلاط سعيد الجريري فيها.

ومن الأمثلة على ذلك، قال مسلم: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّرًا فَقَالَ لَهُمْ: «تَقَدَّمُوا فَأْتَمُّوا بِي، وَلْيَأْتَمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ، لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللهُ»، ثم قال بعده: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، قَالَ: "رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَوْمًا فِي مُؤَخَّرِ الْمَسْجِدِ"، فَذَكَرَ مِثْلَهُ [٢].

فرواية بشر بن منصور عن الجريري مما لم يتميز هل هي قبل اختلاطه أو بعد اختلاطه، لكن رواية الجريري ذكرها متابعة لرواة أبي الأشهب التي قبلها مباشرة.

---

[١] مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الصيام، باب صوم سرر شعبان، ٨١٨/٢ برقم (١١٦١).

[٢] مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب الذين يتأخرون عن الصفوف الأول، ٣٢٥/١ برقم (٤٣٨).

الثاني: من روى عنه في غير الجهة التي ضعف فيها، وهذا مختص بالرواة الذين ضُعفوا في أماكن دون أخرى، أو في شيوخ دون آخرين.

مثل رواية البخاري عن زهير بن محمد التميمي، أبي المنذر الخراساني [١]، فالطعن موجه له بحديثه عن الشاميين فقط، أما غيرهم فلا.

فقد روى له البخاري من طريق زيد بن أسلم (المدني) [٢]، ومحمد بن عمرو بن حلحلة (المدني) [٣].

أما مسلم فقد روى له من طريق سهيل بن أبي صالح (المدني) [٤]، فنلاحظ أن الشيخين تجنبوا حديثه عن الشاميين ورووا عن غيرهم.

ومن هذه الصور كذلك: أن مسلم احتج برواية سفيان بن حسين بن حسن الواسطي [٥]، فهو ثقة في غير رواية الزهري فاحتج به مسلم وروى له حديثاً واحداً لكن من غير طريق الزهري [٦].

وكذلك رواية مسلم عن حماد بن سلمة [٧]، حيث انتقى منها في الأصول ما كان من طريق ثابت البناني لأنه من أوثق الرواة عنه، وفي المتابعات والشواهد عن غير طريق ثابت.

---

[١] قال ابن حجر عنه: ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كان زهيراً يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث من حفظه فكثر غلطه. ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص ٢١٧.

[٢] رواه البخاري في كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض، ٧/١١٤ برقم (٥٦٤١).

[٣] رواه البخاري في كتاب الاستئذان، باب قوله تعالى ((يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم..))، ٨/٥١ برقم (٦٢٢٩).

[٤] له في صحيح مسلم روايتان من عنه عن سهيل بن أبي صالح، **الرواية الأولى**: رواها في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ١/١٧٥ برقم (١٨٨)، **والرواية الثانية**: روها في كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذاباً، ١/١٩٥ برقم (٢١١).

[٥] قال ابن حجر عنه: ثقة في غير الزهري باتفاقهم، **تقريب التهذيب**، ص ٢٤٤.

[٦] من طريق إياس بن معاوية – موقوفاً عليه –، في المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، ١/١١.

[٧] هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ١٧٨.

قال الصنعاني: "وقد يخرج مسلم أحاديث من لم يسلم عن غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه كحماد بن سلمة في ثابت البناني وأيوب"، قال الذهبي في الميزان: "احتج مسلم بحماد بن سلمة في أحاديث عدة في الأصول وتحايده البخاري"، قال الحاكم في المدخل: "ما خرج مسلم لحماد بن سلمة في الأصول إلا في حديثه عن ثابت"، قال الذهبي: "وحماد إمام جليل مفتي أهل البصرة مع اسحاق ابن أبي عروبة انتهى ولم يذكر فيه جرحاً إلا أنه ساق عنه أحاديث فيها نكارة" [١].

الثالث: إذا كان الراوي متكلم فيه أو في ضبطه، فيقتصروا بالرواية عنهم ما وافقوا فيه غيرهم من الثقات، فيكون دليلاً على ضبطهم وأن هذه الأحاديث ليست مما دخل فيه الخطأ والوهم فهي سالمة من ذلك.

قال الزيلعي: "بل خرج في الصحيح لخلق ممن تكلم فيهم، ومنهم جعفر بن سليمان الضبعي، والحارث بن عبد الأيادي، وأيمن بن نابل الحبشي، وخالد بن مخلد القطواني، وسويد بن سعيد الحرثاني، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي وغيرهم، ولكن صاحبا الصحيح - رحمهما الله - إذا أخرجا لمن تكلم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعُلم أن له أصلاً، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي: لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الأثبات، كمالك، وشعبة، وابن عيينة، فصار حديثه متابعة" [٢].

ومن الأمثلة على ذلك: روى مسلم لسعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري[٣]، حيث روى له أحد عشر حديثاً تفصيلها كالتالي: الحديث

---

[١] محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، ١/١٠٠.

[٢] جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي، **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**، ١/٣٤١.

[٣] قال ابن حجر عنه: صدوق سيء الحفظ، **تقريب التهذيب**، ص ١٠٨.

الأول [١]، حيث ذكر له خمس متابعات قبله وبعده، والحديث الثاني والثالث والرابع [٢]، متابعات لبعضها البعض ورواهما عنه كلهم ثقات، والحديث الخامس [٣]، وقد ذكره قبله أربع شواهد، والحديث السادس والسابع والثامن [٤]، فهي متابعات لبعضها البعض ورواها ثلاث ثقات عنه، أما الحديث التاسع والعاشر والحادي عشر [٥]، وهما نفس الحديث براويين ثقات وآخر صدوق عنه، وذكر قبله شاهد وبعده متابعتان لسعيد.

الرابع: أن يكون من شيوخه الذين تُكلم فيهم، أو فيهم شيء من الطعن والوهم، وبالتالي يكون هو أعلم بهم وبحالهم، والقدرة على تمييز ما ضبطوه ما أخطأوا فيه:

ومن الأمثلة على ذلك: رواية البخاري لشيخه موسى بن مسعود النهدي، أبو حذيفة البصري [٦]، حيث روى عنه ثلاثة أحاديث مباشرة [٧].

---

١ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، ٥٢٢/١ برقم (٧٥٨) و (٧٥٦) و (٧٥٧).

٢ كتاب الجنائز، باب ما يقال عند المصيبة، ٦٣١/٢، برقم (٩١٨).

٣ كتاب الصيام، باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى، ٨٠٠/٢ برقم (١١٤٠).

٤ كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان، ٨٢٢/٢ برقم (١١٦٤).

٥ كتاب الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضا بذلك، وبتحققه تحققاً تاماً، واستحباب الاجتماع على الطعام، ١٦١٢/٣ برقم (٢٠٤٠).

٦ قال ابن حجر عنه: صدوق سيء الحفظ وكان يصحف، **تقريب التهذيب**، ص ٥٥٤.

٧ **الحديث الأول:** كتاب العتق، باب ما يستحب من العتاقة في الكسوف او الآيات، ١٤٤/٣ برقم (٢٥١٩)، وقد ذكره له متابع بعده مباشرة.

الحديث الثاني: كتاب الرقاق، باب الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله والنار مثل ذلك، ١٠٢/٨ برقم (٦٤٨٨).

الحديث الثالث: كتاب القدر، باب ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، ١٢٣/٨ برقم (٦٦٠٤).

الخامس: من رويا عنه مقروناً بغيره من الثقات:

ومن الأمثلة على ذلك: روى البخاري لإسحاق بن سويد بن هبيرة البصري [١]، حيث قرنه بخالد بن مهران الحذاء [٢].

ورواية مسلم لقطن بن نسير [٣]، حيث قرنه بيحيى بن يحيى التيمي [٤]، علاوة على أنه شيخه لمسلم.

السادس: الانتقاء من أحاديث المتكلم فيهم طلباً لعلو السند:

ومن الأمثلة على ذلك من صحيح مسلم: قال أبو عثمان البرذعي: "شهدت أبا زرعة وأنكر على مسلم تخريجه لحديث أسباط بن نصر [٥]، وقطن بن نسير، وروايته عن أحمد بن عيسى المصري [٦] في كتابه الصحيح، في حكاية طويلة".

---

[١] قال ابن حجر عنه: صدوق تكلم فيه للنصب، **تقريب التهذيب**، ص ١٠١.

[٢] قال ابن حجر عنه: ثقة يرسل، **تقريب التهذيب**، ص ١٩١.

والحديث رواه البخاري في كتاب الصوم، باب شهرا عيد لا ينقصان، ٢٧/٣ برقم (١٩١٢).

[٣] هو قطن بن نسير، أبو عباد البصري الغُبري الذارع، صدوق يخطئ، انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٤٥٦.

[٤] هو يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي، أبو زكريا النيسابوري، ريحانة نيسابور، ثقة ثبت إمام، ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٥٩٨. والحديث رواه مسلم في كتاب التوبة، باب فضل الذكر والفكر في أمور الآخرة والمراقبة وجواز ترك ذلك في بعض الأوقات والاشتغال بالدنيا، ٢١٠٦/٤ برقم (٢٧٥٠)، وذكر كذلك بعده متابعتبن له. وروى له حديث آخر في متاب الإيمان، باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله، ١١٠/١ برقم (١١٩)، والحديث ذكره متابعة لما قبله ثم ذكر بعده متابعتين له.

[٥] هو بن نصر الهمداني، أبو يوسف ويقال أبو نصر، صدوق كثير الخطأ يغرب، انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٨٣. أما أحاديثه في صحيح مسلم فله حديث واحد رواه في كتاب الفضائل، باب طيب رائحة النبي صلى الله عليه وسلم ولين مسّه والتبرك بمسحه، ١٨١٤/٤ برقم (٢٣٢٩).

[٦] هو أحمد بن عيسى بن حسان المصري، المعروف بابن التستري، صدوق تُكلم في بعض سماعاته، قال الخطيب بلا حجة، انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٨٣.

قلت: وهو من شيوخ مسلم وأحاديثه في صحيحه اثنان وثلاثون حديثاً، منها تسع وعشرون مقروناً بغيره، أما الثلاثة الباقية أحدها ذكره متابعة لحديث قبله.

قال: "فلما رجعت إلى نيسابور، ذكرت ذلك لمسلم، فقال: إنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن بن نسير وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات" [1].

ومن الأمثلة كذلك رواية مسلم لسويد بن سعيد الحدثاني [2]، فلما لامه أبو زرعة على روايته له، قال: "من أين كنت آتي بنسخة حفص عن ميسرة بعلو؟" [3].

السابع: الرواية من طريق أوثق الرواة عنه:

ومن الأمثلة على ذلك: رواية البخاري عن سعيد بن أبي عروبة ثمانية وخمسين حديثاً كلها من طريق قتادة بن دعامة السدوسي، وواحد من طريق النضر بن أنس بن مالك وهو ثقة.

قال أبو داود الطيالسي: "كان سعيد بن أبي عروبة أحفظ أصحاب قتادة، وقال أبو حاتم الرازي: كان أعلم الناس بحديث قتادة" [4].

ورواية مسلم لجرير بن حازم بن زيد الأزدي [5]، حيث روى له أربعين حديثاً من غير طريق قتادة – لأنه ضُعف في حديثه عن قتادة –، إلا حديثين ذكرهما متابعة لأخرى.

---

[1] أبو زرعة الرازي (١٩٨٢م)، **الضعفاء**، ٢/٦٧٦.

[2] قال ابن حجر عنه: صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول، **تقريب التهذيب**، ص ٢٦٠. قلت: وهو شيخ الإمام مسلم، روى له في صحيحه ثلاثة وخمسون حديثاً.

[3] السيوطي، **تدريب الرواي**، ١/١٠٤.

[4] انظر: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ٤/٦٥ – ٦٦

[5] قال ابن حجر عنه: ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، **تقريب التهذيب**، ص ١٣٨.

الثامن: روايتهم من طريق ما قيل أنه أصح الأسانيد والطرق:

ومن الأمثلة على ذلك: فهذا البخاري يروي من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر في أربعة وعشرين حديثاً، وروى مسلم ثلاثة وأربعين حديثاً من هذا الطريق.

وروى كذلك البخاري خمسة وثلاثين حديثاً من طريق الزهري عن سالم بن عمر عن أبيه، وروى مسلم من هذه الطريق أربعة وثلاثين حديثاً.

وروى البخاري ثلاثة عشر حديثاً من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ﷺ، وروى مسلم من هذه الطريق عشرة أحاديث [1].

التاسع: رواية أصح شيء في الباب:

ومن الأمثلة على ذلك: رواية البخاري حديث عبد الله بن زيد ﷺ، كيف كان الرسول ﷺ يتوضأ [2]، وقد قال الترمذي عنه: "حديث عبد الله بن زيد أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق" [3].

[1] قال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، وقال إسحاق ابن راهويه: أصح الأسانيد كلها: الزهري عن سالم عن أبيه، وقال يحيى بن معين: أجودها: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، انظر: عثمان بن عبدالرحمن، أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح (٢٠٠٢م)، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص ٨١ – ٨٣.

[2] رواه البخاري، **الصحيح**، كتاب الوضوء، باب مسح الرأس كله، ١/٤٨ برقم (١٨٥)، وأبو عيسى الترمذي، **السنن**، أبواب الطهارة، باب ما جاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره، ١/٨٧ برقم (٣٢).

[3] تعليقاً على الحديث.

وروى مسلم حديث جابر بن سمرة ﷺ في سؤال الرسول ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل [١]، وقد قال إسحاق: "أصح ما في هذا الباب حديثان عن الرسول ﷺ، حديث البراء وحديث جابر، رضي الله عنهما" [٢].

العاشر: تجنب الغرائب والأفراد قدر المستطاع:

قال ابن حجر: "وأما قوله – أي ابن الصلاح – الأفراد ليس في الصحيحين منها شيء فليس كذلك، بل فيهما قدر مائتي حديث" [٣].

قلت: وهذه نسبة بسيطة جداً مقارنة مع عدد أحاديث الصحيحين.

قال الحاكم: "القسم الرابع من الصحيح المتفق عليه، هذه الأحاديث الأفراد الغرائب التي يرويها الثقات العدول تفرد به ثقة من الثقات وليس لها طرق مخرجة في الكتب، مثل حديث العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا حتى يجاء رمضان» [٤]، وقد خرّج مسلم أحاديث العلاء أكثرها في الصحيح وترك هذا وأشباهه مما تفرد به العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، وكذلك حديث أيمن بن نابل المكي عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ: «كان يقول في التشهد: بسم الله وبالله» [٥]" [٦].

---

[١] مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، ٢٧٥/١ برقم (٣٦٠)، من طريق جابر بن سمرة ﷺ، وأبو عيسى الترمذي، **السنن**، أبواب الطهارة، باب الوضوء من لحوم الإبل، ١٣٧/١ برقم (٨١)، من طريق البراء بن عازب.

[٢] نقله الترمذي تعليقاً على الحديث في سننه.

[٣] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ٣٦٨/١.

[٤] أبو داود السجستاني، **السنن**، كتاب الصوم، باب في كراهة ذلك (وصل شعبان برمضان)، ٣٠٠/٢ برقم (٢٣٣٧)، وقال أبو داود: وليس هذا عندي خلافه، ولم يجيء به غير العلاء عن أبيه، وقال السيوطي: تركه مسلم لتفرد العلاء به، وقد أخرج بهذه النسخة أحاديث كثيرة، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، ١٥٥/١.

[٥] رواه أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (١٩٨٦م)، **المجتبى (السنن الصغرى)**، كتاب التطبيق، باب نوع آخر من التشهد، ٢٤٣/٢ برقم (١١٧٥)، وأبو عبد الله الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، كتاب الطهارة، ٣٩٩/١ برقم (٩٨٣).

[٦] أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، ص٣٩.

و مما سبق في هذا البحث، نلاحظ من خلال ذلك: دقة منهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم، الذي يدل على سعة علمهم بالرجال وعلل حديثهم، وهنا يجب على الناظر في الصحيحن عند المرور على رواة متكلم أو مطعون فيهم معرفة عمن روى عنهم، وأنه لم يرو كل رواياتهم، وليس الرواية لهم على إطلاقها.

الخاتمة:

وبعد الانتهاء من هذا البحث - بعون الله وتوفيقه - يمكن إجمال النتائج التي توصلنا إليها، بما يلي:

الأولى: منهج الشيخين منهج علمي دقيق قائم على تتبع حال الراوي ومروياته وتمحيصها ثم الاختيار منها، وخصوصاً الرواة المطعون بهم أو اتهموا بالضعف.

الثانية: منهج الانتقاء معناه اختيار الرواية السالمة من الوهم والخطأ.

الثالثة: حديث الضعيف لا يرد مطلقاً فقد يوافق بعض الثقات فيكون دليلاً على ضبطه للحديث، كما أن حديث الثقة ليس دائماً صحيحاً فقد يأتيه الوهم والخطأ لن هذه هي الطبيعة البشرية.

الرابعة: التصحيح على شرط الشيخين باعتبار وجود رواة الشيخين أو أحدهما بسند الحديث منهج غير صحيح.

الخامسة: صور الانتقاء كثيرة، منها: انتقاء أحاديث المختلطين، الرواية من غير الجهة التي ضعف فيها، ورواية ما وافق فيه غيره من الثقات، أن يكون من شيوخهم وبالتالي هم الأعلم بحالهم، والرواة لهم مقرونيين بغيرهم، والانتقاء طلباً لعلو السند، والرواية عنه من أوثق الرواة عنه، وانتقاء ما قيل أنه أصح الأسانيد، وانتقاء أصح شيء في الباب، وتجنب الغرائب والأفراد قدر المستطاع.

وأخيراً نسأل الله التوفيق والسداد، وأن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، فإن أصبنا فبفضل الله ومنه وتوفيقه، وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان، سبحانك اللهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك.

المصادر والمراجع:

١) البخاري، محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله الجعفي، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور الرسول وسننه وأيامه**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢) أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الصحيح**، بيروت: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٣) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك، **الجامع الكبير**، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.

٤) ٤. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك، **العلل الكبير**، بعناية أبو طالب القاضي وآخرون، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٥) جلال الدين السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق أبو نظر محمد الفاريابي، الرياض: دار طيبة.

٦) ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، **الجرح والتعديل**، الهند وبيروت: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند ودار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٩٥٢م.

٧) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٨) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي، **تقريب التهذيب**، تحقيق محمد عوامة، حلب: دار الرشيد، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٩) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن مهدي، **تاريخ بغداد**، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

١٠) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، **السنن**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت.

١١) ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٢) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وحسين أسد، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.

١٣) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، **شرح علل الترمذي**، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الرياض: مكتبة الرشيد، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.
١٤) أبو زرعة الرازي، **الضعفاء**، تحقيق سعدي بن مهدي الهاشمي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، ١٩٨٢م.
١٥) الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد، **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**، تحقيق محمد عوامة، بيروت وجدة: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ودار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
١٦) شمس الدين السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث الحديث**، تحقيق علي حسن علي، مصر: مكتبة السنة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
١٧) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو تقي الدين، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
١٨) الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
١٩) عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين –**، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
٢٠) عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٢١) أبو عبد الله حاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
٢٢) أبو عبد الله حاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، تحقيق الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد، الإسكندرية: دار الدعوة.
٢٣) القاسمي، محمد جمال الدين، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، قدم له الشيخ شعيب الأرنؤوط، حققه وعلق عليه مصطفى شيخ مصطفى، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٢٤) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، بيروت والكويت: مؤسسة الرسالة ومكتبة المنار الإسلامية، الطبعة السابعة والعشرون، ١٩٩٤م.

٢٥) مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢٦) المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، بتعليق محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة، بيروت ودمشق: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

٢٧) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، **المجتبى (السنن الصغرى)**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

٢٨) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

٢٩) أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق الدكتور محمد سعيد عمر إدريس، الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.



HADIS

Jurnal Ilmiah Berwasit

Artikel-Artikel Berorientasikan Kajian dan Penyelidikan Dalam Bidang Hadis

Diterbitkan Oleh

Institut Kajian Hadis (INHAD)

Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS)

Tahun Ketiga, Bil: 6, Safar 1435h. (Disember 2014)





